دراسة تحليلية لانظمة الحكم في اليمن للمدة (١٩٩٤-٢٠٢٢)

An Analytical Study of Governance Systems in Yemen during the Period (1994–2022)

رسل حسين عليوي محمد

Rusul Hussein Aliwi Mohammed
rusul.ielewi2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. اسعد طارش عبد الرضا

Asst. Prof. Dr. Asaad Tarish Abdul-Ridha
dr.asaadbaghdad@yahoo.com

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

College of Political Science/ University of Baghdad

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنظمة الحكم في اليمن خلال المدة (١٩٩٤–٢٠٢٢)، من خلال تتبع التحولات السياسية والدستورية والمؤسسية التي مرّ بها النظام السياسي اليمني في مرحلة ما بعد حرب صيف ١٩٩٤، وصولاً إلى مرحلة الانقسام السياسي والصراع المسلح بعد عام ٢٠١٤، وتركّز الدراسة على طبيعة توزيع السلطات بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومدى فاعلية هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية، فضلاً عن دور الفاعلين غير الرسميين، مثل القبائل والجماعات المسلحة والتدخلات الإقليمية، في التأثير على عملية صنع القرار، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي ومنهج تحليل النظم السياسية لتفسير مظاهر ضعف الدولة وهشاشة مؤسساتها وتراجع شرعيتها. وتوصلت النتائج إلى أن النظام السياسي اليمني اتسم بالمركزية والشخصنة في إدارة السلطة، قبل أن يتحول إلى حالة من التفكك والانقسام المؤسسي نتيجة الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما أعاق مسار التحول الديمقراطي وبناء الدولة، وتؤكد الدراسة ضرورة إعادة بناء المؤسسات وتعزيز الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستقرار المستدام.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الحوثيين، الدولة، الحكم المحلي، الدولة الهشة، التحول الديمقراطي.

Abstract

This study analyzes the systems of governance in Yemen during the period (1994–2022) by examining the political, constitutional, and institutional transformations that shaped the Yemeni political system after the 1994 civil war and during the subsequent phase of political fragmentation and armed conflict after 2014. The research focuses on the distribution of powers among the executive, legislative, and judicial branches and evaluates the effectiveness of these institutions in ensuring political stability and development. It also highlights the influence of informal actors, including tribes, armed groups, and regional interventions, on decision-making processes. Using a historical-analytical approach and political systems analysis, the study explains the causes of state fragility, institutional weakness, and declining legitimacy. The findings indicate that Yemen's political system was initially characterized by centralized and personalized rule, later evolving into institutional fragmentation and divided authority due to internal conflicts and external interference. The study concludes that sustainable stability requires institutional reconstruction, good governance, and inclusive political participation.

Keywords: Yemen, the Houthis, the State, Local Government, Fragile State, Democratic Transition

المقدمة

يُعد عام ١٩٩٤م محطة محورية في التاريخ السياسي اليمني، إذ شهدت البلاد بعد أربع سنوات فقط من إعادة توحيد شطريها الشمالي والجنوبي في عام ١٩٩٠م، اندلاع حرب أهلية بين الطرفين انتهت بانتصار القوات الموالية للحكومة المركزية في صنعاء، وترسيخ هيمنة الشمال على مؤسسات الدولة ومنذ ذلك الحين، تشكل النظام السياسي اليمني في ظل معطيات ما بعد الحرب، اذ اتسمت طبيعة الحكم بمركزية السلطة، وضعف مؤسسات الدولة، وتزايد النفوذ الشخصي والقبلي في إدارة الشأن العام، إلى جانب استمرار الهيمنة الحزبية، لاسيما من قبل حزب المؤتمر الشعبي العام.

رغم أن اليمن اعتمدت رسميًا نظامًا جمهوريًا ديمقراطيًا يقوم على التعددية السياسية والانتخابات الدورية، إلا أن الممارسة الفعلية كشفت عن هشاشة البنية المؤسسية وافتقار النظام إلى معايير الحكم الرشيد، مما انعكس في تصاعد النزاعات الداخلية، وتفاقم التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وتدهور مؤشرات الاستقرار السياسي، وقد تعمّقت هذه التحديات في العقود التالية، لا سيما بعد ثورة ٢٠١١، والانقلاب الحوثي في ٢٠١٤، وما تبعه من تدخلات إقليمية ودولية، أدخلت اليمن في دوامة من الانقسام السياسي والاحتراب الأهلي، وكرّست واقع الدولة الهشة.

اشكالية البحث: تمثل دراسة أنظمة الحكم في اليمن خلال المدة (١٩٩٤–٢٠٢٢) إشكالية علمية وسياسية معقدة، نظراً لما شهده النظام السياسي اليمني من تحولات بنيوية عميقة انتقلت به من نموذج الدولة الموحدة ذات الطابع المركزي بعد حرب ١٩٩٤، إلى حالة من الضعف المؤسسي والانقسام السلطوي وتعدد مراكز النفوذ، وصولاً إلى الصراع المسلح وتآكل سلطة الدولة بعد عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من تبني اليمن أطرًا دستورية ومؤسسات رسمية تعكس نموذج الدولة الحديثة، إلا أن الواقع العملي أظهر محدودية فاعلية هذه المؤسسات، واستمرار تأثير البُنى التقليدية والفاعلين

غير الرسميين، مثل القبائل والجماعات المسلحة والتدخلات الإقليمية، في توجيه عملية صنع القرار، ومن ثم تتحدد الإشكالية الرئيسة في التساؤل الآتي: إلى أي مدى أسهمت طبيعة بنية النظام السياسي وتداخل العوامل الداخلية والخارجية في إضعاف مؤسسات الحكم في اليمن، وإعاقة مسار الاستقرار السياسي وبناء الدولة خلال المدة (١٩٩٤–٢٠٢٢)؟ ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات الفرعية:

١– ما السمات الرئيسة لأنظمة الحكم في اليمن خلال هذه المراحل؟
٢– كيف أثرت المركزية والشخصنة في إدارة السلطة على كفاءة المؤسسات؟
٣– ما دور الفاعلين غير الرسميين والتدخلات الخارجية في تفكك النظام السياسي؟
٤– ولماذا تعثر مسار التحول الديمقراطي وبناء الدولة؟

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها أن: " كلما اتسم نظام الحكم بالمركزية والشخصنة وضعف المؤسسية، وتزايدت تدخلات الفاعلين غير الرسميين والعوامل الخارجية، ازداد مستوى هشاشة الدولة وتراجعت قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات فعّالة.

اهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوع أنظمة الحكم في اليمن بوصفه أحد الموضوعات المحورية في دراسة النظم السياسية في الدول الهشة ودول ما بعد الصراعات، إذ يمثل اليمن نموذجًا معقدًا لتحولات الحكم بين المركزية الشديدة والانقسام المؤسسي وتعدد مراكز السلطة، ومن ثم تسهم الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين بنية النظام السياسي واستقرار الدولة، ومدى قدرة المؤسسات الرسمية على إدارة التنوع السياسي والاجتماعي في ظل الأزمات والصراعات.

اهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية المرتبطة بتحليل طبيعة الدولة والحكم في اليمن بعد عام ١٩٩٤م، وذلك من خلال:

- تحليل بنية الدولة اليمنية بعد حرب ١٩٩٤م، وبيان كيفية تشكل النظام السياسي في ظل الانتصار العسكري للطرف الشمالي وهيمنته على مؤسسات الدولة.
- تحديد الخصائص الأساسية لطبيعة الحكم في اليمن خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٤ حتى تفاقم الأزمة الشاملة عام ٢٠١٤، مع التركيز على مركزية السلطة، والعلاقات الزبائنية، وتوظيف البُنى القبلية والطائفية.
- رصد مظاهر ضعف الدولة اليمنية وانكشافها أمام التحديات الداخلية والخارجية، وفشلها في بناء مؤسسات مستقلة قادرة على إدارة التنوع وضمان المشاركة السياسية العادلة.
- تسليط الضوء على دور العوامل السياسية والاجتماعية والإقليمية في تعميق أزمة الحكم، وفشل التحول نحو نظام ديمقراطي مستقر.
- تقديم قراءة تحليلية للأزمات البنيوية التي تعاني منها الدولة اليمنية، واستكشاف سُبل إعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية حديثة تضمن الاستقرار والوحدة الوطنية.

منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي بوصفه الإطار المنهجي الرئيس لتحليل أنظمة الحكم في اليمن خلال المدة (١٩٩٤–٢٠٢٢)، إذ يقوم هذا المنهج على الانطلاق من الوقائع الجزئية والأحداث التاريخية المتعاقبة وصولاً إلى استنتاجات وتعميمات تفسيرية تتعلق بطبيعة النظام السياسي اليمني وخصائصه البنيوية، وقد تم جمع البيانات المتعلقة بالتطورات الدستورية والسياسية والمؤسسية، وتحليلها بصورة منهجية للكشف عن الأنماط المتكررة في ممارسة السلطة، ومستوى أداء مؤسسات الدولة، وأسباب عدم الاستقرار السياسي.

حدود البحث: يتحدد نطاق هذا البحث من حيث الأبعاد الزمنية والمكانية والموضوعية على النحو الآتي:

- الحد الزمني: يغطي البحث الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤م – وهو العام الذي شهد الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وما ترتب عليها من تغييرات في بنية الدولة وطبيعة الحكم – وحتى بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك التطورات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة واندلاع الصراع الشامل منذ عام ٢٠١٤م.
- الحد المكاني: يتركز البحث على الجمهورية اليمنية بكامل جغرافيتها السياسية، مع مراعاة خصوصية بعض المناطق التي شهدت حركات احتجاج أو تمرد مسلح (مثل الجنوب، وصعدة، ومأرب)، لما لها من دور في الكشف عن هشاشة الدولة وفشلها في احتكار العنف وفرض سيادة القانون.
- الحد الموضوعي: يركّز البحث على تحليل طبيعة الدولة اليمنية من حيث بنيتها المؤسسية، وآليات الحكم، وأنماط السلطة، والعلاقات بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. ولا يتوسع البحث في الجوانب الاقتصادية أو العسكرية إلا بقدر ارتباطها المباشر بطبيعة الحكم وبنية الدولة.

هيكلية البحث: يقسم البحث الى المقدمة والخاتمة بالاضافة الى عدة مطالب هي:

- المطلب الاول: تطور نظام الحكم في اليمن بعد عام ١٩٩٤.
- المطلب الثاني: انظمة الحكم في ظل الصراع والانقسام.
- المطلب الاول: تطور نظام الحكم في اليمن .

نشأت الدولة اليمنية الحديثة عام ١٩١٨ على جزء من ارض اليمن التاريخية على انقاض ممالك وحضارات تعاقبت على اليمن منها ماكان قبل الميلاد مثل سبأ وحضر موت ومعين وقتبان واوسان (باسلامة، ٢٠٠٤، ١٢٠)، ومنها ماكان قبل ظهور الدولة الاسلامية مثل الرومان والحكم الحبشي وغيرها من الدول حتى مجيءالحكم

الاسلامي الذي شهد مراحل حكم مختلفة مثل الراشدي، والاموي، والايوبي، والفاطمي، وصولا للحكم العثماني الاخير (١٩١٨-١٥٣٨) الذي سبق الدولة الحديثة (العقاب، ٢٠٠٩، ١٨).

وقد انتج التنوع والتعدد اللذان شهدهمااليمن تاريخيا انظمة حكم مختلفة جمعت اطارها التناقضات في البنية الاجتماعية اليمنية (اعراق، ومذاهب، وقبائل) وتمكنت مؤخرا من اقامة ادارة مركزية في اطار دولة تسيطر على كامل التراب اليمني(الأصبحي، ٢٠٠٠، ٤٤)، وذلك بالرغم من ظهور بعض حالات التشظي او التصدع السياسي والقبلي التي كانت تصيب اطراف الدولة واجزاءها في بعض الفترات التاريخية وما احدثته من عدم الاستقرار وارباك للسلطة المركزية لكن لم تنجح هذه الحالات الانقسامية في ضرب التعايش المشترك لاهل اليمن ووحدتهم اللغوية والثقافية والدينية (الغفاري، ١٩٩٦، ٤٤).

وتجلت ارهاصات ظهور الازمة اليمنية تاريخيا او زمنيا في وقوع عدن ومناطق يمنية اخرى تحت حكم المستعمر البريطاني في نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ليصبح بذلك اليمن منقسما جغرافيا وديموغرافيا وسياسيا واقتصاديا واداريا الى جزئين متعاديين: الاول جنوبي تديره بريطانيا ومركزه عدن(موسى، ٢٠١٩، ٥٥)، والثاني شمالي تديره الدولة العثمانية مركزه صنعاء (وميض، ٢٠١٠، ١٦٩).

جاء الترسيم الحدودي بين شطري اليمن بعد ذلك مكرسا للتجزئة وداعما للمصالح البريطانية ومشرعنا احتلالها,مدمرا الامتدادات الطبيعية والديموغرافية والثقافية بين ابناء الشعب اليمني الواحد (موسى، ٢٠١٩، ٥٢)، و مابين سيطرة تلك القوى الاستعمارية على اليمن وبين دعوات مواطنيه وتطلعهم نحو مستقبله ووحدته استقر الحال ان يعيش طويلا في ظل اوضاع الانقسام الى شطرين، احدهما الشمالي والاخر الجنوبي لكل منهما نظامه السياسي وظروفه السياسية والاقتصادية قبل ان تتهيأ للاوضاع لتحقيق وحدته، اذ تعود جذور الانفصال السياسي في اليمن المعاصر الى

بداية الاحتلال البريطاني لعدن عام ١٨٣٩ والذي ساهم في خلق كيانيين سياسيين (العامري، ٢٠١١، ١٣٠)، في ظل هذا الواقع شهدت الحياة السياسية في شطري اليمن ابعادا مختلفة بأختلاف بنية النظام السياسي في كل منهما، وان طبيعة التطورات السياسية في كل من شمال اليمن وجنوبها قد القت بظلالهاعلى مسيرة القوى والاحزاب السياسية ودورها في الحركة الوطنية ذلك الدور الذي نجده منحسرا احيانا ونشطا في احيان اخرى على الساحة السياسية لشمال اليمن وجنوبها، واقترن ذلك مع المد التحرري الذي كان سائدا منذ مطلع الاربعينات القرن الماضي، اما الهدف التخلص من الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن او في تقويض النظام الملكي الامامي في شمال اليمن (الحذيفي، ١٩٩٨، ٦٢) اذ عاش الاخير حقبة طويلة منذ قيام المملكة المتوكلية عام ١٩١٨م في ظل سيطرة الحكم الامامي الذي تميز بطابعه التسلطي، وانطلاقا من طبيعة تكوين هذا النظام لم يسمح رسميا بقيام اي نشاط سياسي معارض ومن ثم فان هذه الحقبة من حياة اليمن الشمالي وحتى قيام النظام الجمهوري لم تشهد اي نشاط سياسي متعدد الاطراف للحركة الوطنية في الاطار الدستوري مع وجود حركات وكيانات سياسية كانت تعمل سرا (السعيد، ١٩٦٨، ٦٢).

اما على صعيد جنوب اليمن فالامر لايختلف كثيرا عن شماله وان كانت الظروف والتطورات السياسية في شمال اليمن قد تختلف في بعض الاحيان عن جنوبه فالاخير كان تحت السيطرة البريطانية وتمثله حكومة محلية تابعة للتاج البريطاني ولم يحصل على استقلاله، الا في اواخر ستينات القرن الماضي فضلا عن ظروف الصراع القائم بين الشمال والجنوب الذي كانت تحكمه طبيعة العلاقات السائدة بين الطرفين من جهة، وبريطانيا من جهة اخرى اذ عملت السلطات البريطانية قبل استقلال الجنوب على تنشيط الحركة السياسية على مستوى الاحزاب السياسية عن طريق اجازة البعض منها بما يخدم الوجود البريطاني في عدن ومن اجل امتصاص الضغوط الشعبية تجاه هذا الوجود لكي يجد متنفسا دستوريا للتعبير عن ارائه من جهة (الغفاري، ١٩٩٦، ٤٠)

ورغبة الحكومة البريطانية في نقل تجربتها البريطانية الى البلاد، كما فعلت في بلدان اخرى كانت واقعة تحت السيطرة البريطانية وصولا الى وضعه ضمن (منظومة الكومنولث)، فضلا عن وجود احزاب اخرى تعمل سرا ونشاطها موجه بالاساس ضد سلطات الاحتلال البريطاني من اجل التحرر والاستقلال من جهة اخرى (العامري، ٢٠١١، ١٣٢) اذ شهدت الجمهورية اليمنية تحولاً بنيوياً مهماً بعد إعلان الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في ٢٢ مايو ١٩٩٠، اذ تم الاتفاق على إنشاء دولة موحدة ذات نظام سياسي جمهوري تعددي، يجمع بين مؤسسات الدولتين السابقتين ويؤسس لدستور جديد يقوم على مبادئ التعددية السياسية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة.

وقد تم إقرار دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩١ الذي أسس لنظام ديمقراطي يقوم على الانتخاب الحر المباشر لرئيس الجمهورية وتشكيل مجلس نواب منتخب، ما أضفى على الدولة طابعًا ديمقراطيًا شكليًا في بنيتها السياسية والمؤسسية (السقاف، ٢٠٠٤، ٥٠)، غير أن هذا الطابع الديمقراطي لم يصمد طويلًا، إذ بدأت تظهر اختلالات في بنية الدولة نتيجة الصراعات السياسية المبكرة بين النخب الحاكمة في الشمال والجنوب، والتي تفاقمت بعد انتخابات ١٩٩٣، لتبلغ ذروتها في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، وقد انتهت الحرب بسيطرة القوات الشمالية بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح، وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة الدولة على أسس يغلب عليها الطابع المركزي السلطوي، مع تهميش القوى الجنوبية وفقدان التوازن المؤسسي الذي كانت تستند إليه الوحدة (الفقيه، ٢٠٠٥، ٦٠) منذ ١٩٩٤، أصبحت طبيعة الدولة اليمنية أكثر اقترابًا من النموذج السلطوي.

حيث تعززت سلطة الرئاسة على حساب البرلمان والقضاء، واتسعت صلاحيات الأجهزة الأمنية والعسكرية التي باتت أدوات لضمان بقاء النظام السياسي، كما تراجعت الحريات السياسية، وتقلصت فعالية التعددية الحزبية، مما جعل من الدولة

جهازًا يخدم مصالح النخبة الحاكمة على حساب المصلحة العامة، وقد وصفت العديد من الدراسات الدولة اليمنية في هذه المرحلة بأنها "دولة زبائنية" تقوم على توزيع الموارد والوظائف على أساس الولاء السياسي والمناطقي (الظاهري، ٢٠٠٣، ١٤١-١٤٣).

ادى هذا الوضع إلى ضعف مؤسسات الدولة وغياب الاحتكام للقانون، مما فسح المجال لظهور حركات احتجاجية في الجنوب منذ عام ٢٠٠٧، ومطالبة بإعادة النظر في شكل الدولة أو فك الارتباط، كما شهدت صعدة شمالًا حروبًا متعددة مع جماعة الحوثيين، ما كشف عن تفكك حقيقي في سلطة الدولة المركزية وعدم قدرتها على فرض هيبتها في عموم البلاد (نوفر، ٢٠١٤، ٢٤).

وقد تكرس هذا التفكك بصورة أشد بعد ثورة ٢٠١١ التي أسقطت نظام الرئيس علي عبد الله صالح، لكنها لم تنجح في إقامة نظام بديل مستقر، اذ دخلت البلاد في مرحلة انتقالية لم تكتمل، واندلعت الحرب الأهلية مجددًا منذ عام ٢٠١٤ إثر سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، مما أدى إلى انهيار الدولة فعليًا وتعدد مراكز السلطة وتفشي التدخلات الإقليمية، لتتحول الدولة اليمنية من دولة مركزية إلى "دولة فاشلة" أو "دولة هشة"، بحسب تصنيفات الأمم المتحدة (تقرير الأمم المتحدة حول الدول الهشة، ٢٠١٩، ٧).

لقد مرت الدولة والنظام السياسي الذي تأسس في ٢٢ايار ١٩٩٠, بأعلان قيام الوحدة بخمس مراحل مختلفة وكان لكل مرحلة خصائصها وسماتها التي تميزت بها وهذه المراحل هي (نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، ايميل الكتروني):

المرحلة الأولى (٢٢ مايو ١٩٩٠ – ٢٧ أبريل ١٩٩٣): بدأت هذه المرحلة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠، إثر تحقيق الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي، وقد تأسست السلطات العليا للدولة خلال هذه المدة وفقًا لاتفاقية الوحدة، وبناءً على التفاهمات الانتقالية بين طرفيها، واستمرت المرحلة حتى موعد الانتخابات

النيابية الأولى في ٢٧ أبريل ١٩٩٣، والتي مثلت نقطة تحول مهمة نحو إعادة تشكيل مؤسسات الحكم على أسس دستورية وشعبية.

المرحلة الثانية (٢٧ أبريل ١٩٩٣ – ٧ يوليو ١٩٩٤): تميزت هذه المرحلة بائتلاف ثلاثي في الحكم ضم كلًا من: المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، وجاء ذلك نتيجة لانتخابات ١٩٩٣ البرلمانية، إلا أن الخلافات السياسية بين أطراف الائتلاف سرعان ما تفاقمت، وانتهت بمحاولة الحزب الاشتراكي اليمني الانفصال عن الدولة الموحدة، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية في صيف ١٩٩٤، وقد انتهى الصراع العسكري بهزيمة المحاولة الانفصالية في ٧ يوليو ١٩٩٤، وهو اليوم الذي اعتُبر تحولًا مفصليًا أسهم في الحفاظ على الوحدة اليمنية والانطلاق نحو مرحلة جديدة من الاستقرار النسبي.

المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٩٤ – ٢٧ أبريل ١٩٩٧): دخلت اليمن في هذه المرحلة بائتلاف جديد بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، في ظل سعي سياسي لترسيخ وحدة الدولة بعد الحرب، وشهدت هذه المدة تعديلًا دستوريًا مهمًا تمثل في إلغاء مجلس الرئاسة واستبداله بنظام رئاسي يتولى فيه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، كما تميزت المرحلة بمحاولات إصلاح آثار الحرب وتعزيز البنية المؤسسية للدولة، إلى جانب اتساع أنشطة منظمات المجتمع المدني، مما ساعد على إعادة بناء الثقة في النظام السياسي.

المرحلة الرابعة (٢٧ أبريل ١٩٩٧ – ١٩٩٩): انطلقت هذه المرحلة بعد انتخابات ١٩٩٧ النيابية التي حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على أغلبية مريحة، مكنته من تشكيل الحكومة منفردًا، وقد اتسمت هذه المرحلة بترسيخ الطابع الديمقراطي للنظام السياسي اليمني، وإدخال عدد من التعديلات الدستورية التي عكست توجهًا نحو تعميق الحياة البرلمانية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية في البلاد.

المرحلة الخامسة (١٩٩٩ – ٢٠٠٦): مثّلت هذه المرحلة نقلة نوعية في المسار السياسي اليمني، إذ جرى خلالها تنظيم أول انتخابات رئاسية مباشرة عام ١٩٩٩، فاز فيها الرئيس علي عبد الله صالح مرشحًا للإجماع الوطني، وهو ما أضفى شرعية انتخابية على منصب الرئاسة، كما شهدت المرحلة إقرار قانون السلطة المحلية، الذي شكّل خطوة باتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية، في إطار سعي الدولة لتقريب الإدارة من المواطنين وتحقيق التنمية المحلية.

اما فيما يخص المؤسسات الدستورية فأنه ومنذ اعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ وصدور دستورها شهد هذا الدستور عددا من التعديلات وكان اخر تعديل له في عام ٢٠٠٩، والذي تضمن المؤسسات الدستورية (التشريعية , والتنفيذية , والقضائية).

السلطة التشريعية

(مجلس النواب اليمني: التكوين والصلاحيات) يُعد مجلس النواب الهيئة التشريعية الأساسية في الجمهورية اليمنية، ويتولى المهام التشريعية من خلال سن القوانين، والمصادقة على السياسات العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاعن اعتماد الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي(الدستور اليمني المعدل لسنة ٢٠٠١ المواد (٦٢, ٦٤\اولا, ٦٤\ثانيا)) كما يضطلع المجلس بدور رقابي على أداء السلطة التنفيذية، وفقًا لما ينص عليه الدستور اليمني يتكون المجلس من ٣٠١ عضوًا يتم انتخابهم عبر اقتراع عام، وحر، وسري، ومباشر، على أساس مبدأ المساواة بين المواطنين، وتُقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متكافئة في عدد السكان، مع السماح بتفاوت لا يتجاوز ٥٪ زيادةً أو نقصانًا، وينتخب عن كل دائرة نائب واحد فقط تُحدد مدة ولاية مجلس النواب بست سنوات شمسية، تبدأ من تاريخ انعقاد أول جلسة له، ويقوم رئيس الجمهورية بدعوة المواطنين لانتخاب مجلس جديد قبل انتهاء فترة المجلس القائم بستين يومًا على الأقل، وإذا حالت ظروف قاهرة دون إجراء الانتخابات، يواصل المجلس القائم أداء مهامه الدستورية إلى حين زوال تلك

الظروف، ليُصار بعدها إلى انتخاب مجلس جديد، ويقع مقر المجلس في العاصمة صنعاء، غير أن لائحته الداخلية تنظم الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها عقد جلساته خارج العاصمة تُعقد جلسات المجلس بشكل علني، غير أنه يجوز أن تنعقد جلسات سرية بناءً على طلب رئيس المجلس أو رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشرين عضوًا على الأقل، ويُحال القرار النهائي للمجلس ليُحدد طبيعة الجلسة – علنية كانت أم سرية – وفق مقتضيات النقاش اذ ينعقد مجلس النواب في دورتين عاديتين سنويًا، ويجوز دعوته إلى دورات استثنائية في حالات الضرورة، سواء بقرار من رئيس الجمهورية أو من هيئة رئاسة المجلس، أو بطلب كتابي من ثلث أعضائه، وتنص اللائحة الداخلية للمجلس على تنظيم توقيت هذه الدورات ومددها، مع عدم جواز فض الدورة الأخيرة من العام قبل إقرار الموازنة العامة للدولة، ويمثل عضو مجلس النواب الشعب بأكمله، وليس فقط دائرته الانتخابية، ويتحمل مسؤولية رعاية المصلحة العامة دون أن تُقيَّد نيابته بأي شرط أو التزام مسبق، تأكيدًا على استقلاله وحرية إرادته النيابية (الدستور اليمني المعدل لسنة ٢٠٠١ المواد(٦٢, ٦٤\اولا, ٦٤\ثانيا))

السلطة التنفيذية:

تمارس السلطة التنفيذية باسم الشعب، من خلال رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وذلك ضمن الحدود والصلاحيات المقررة في الدستور اليمني.

أولًا: رئيس الجمهورية

يُعد رئيس الجمهورية رأس الدولة، ويتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب عبر انتخابات تنافسية، ويعد فائزًا بمنصب الرئاسة من يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات المشاركين في العملية الانتخابية، وإذا لم يتمكن أي من المرشحين من تحقيق هذه الأغلبية، تُعاد الانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات، كما يعين رئيس الجمهورية نائبًا له يُناط برئيس الجمهورية مهام تجسيد إرادة الشعب،

واحترام الدستور والقانون، وحماية الوحدة الوطنية، إلى جانب التزامه بمبادئ الثورة اليمنية وأهدافها، والتداول السلمي للسلطة، وتشمل صلاحياته السيادية الإشراف على شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، وذلك وفق ما ينص عليه الدستور، وتبلغ مدة الرئاسة سبع سنوات شمسية، تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية، ولا يجوز تولي المنصب لأكثر من دورتين يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحية إنشاء مجلس الشورى، الذي يضم شخصيات ذات خبرة وكفاءة ومكانة اجتماعية، بهدف توسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار (الدستور اليمني المعدل لسنة ٢٠٠١ المواد (٦٢, ٦٤\اولا, ٦٤\ثانيا)) ويضطلع المجلس بالمهام التالية (نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، ايميل الكتروني):

- تقديم دراسات ومقترحات تعزز التنمية وترسخ المسار الديمقراطي وتعالج التحديات الاجتماعية.
- إبداء المشورة في القضايا التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية.
- الإسهام في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والقومية في مختلف المجالات.
- تقديم الرأي في خطط وبرامج الإصلاح الإداري وتحديث مؤسسات الدولة.
- الاشتراك مع مجلس النواب في تزكية المرشحين للرئاسة، والمصادقة على الاتفاقيات الكبرى.
- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها.
- تقييم السياسات الاقتصادية والنقدية، وتنفيذ برامج الاستثمار.
- مراجعة تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع التوصيات بشأنها لرئيس الجمهورية.

ثانيًا: مجلس الوزراء

يُعد مجلس الوزراء الحكومة المركزية للدولة، وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الجمهورية اليمنية، وتتبع له جميع المؤسسات والأجهزة التنفيذية دون استثناء، ويتكوّن من رئيس الوزراء، ونوابه، والوزراء، الذين يشكلون مجتمعين مجلس الوزراء يتولى رئيس الوزراء، بالتشاور مع رئيس الجمهورية، اختيار أعضاء الحكومة، ويطلب نيل ثقة مجلس النواب بناءً على برنامج حكومي، وتكون الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام كل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب عن تنفيذ برامجها وأعمالها ويقوم القانون بتنظيم الأسس العامة لعمل الوزارات والهيئات التنفيذية، وآلية إدارتها ومهامها في إطار السياسة العامة للدولة (الدستور اليمني المعدل لسنة ٢٠٠١ المواد (٦٢, ٦٤\اولا, ٦٤\ثانيا)

ثالثًا: أجهزة السلطة المحلية

تنقسم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية تحددها القوانين من حيث العدد والحدود الجغرافية، وفق معايير علمية وإدارية، ويتضمن القانون تنظيم آلية اختيار أو تعيين رؤساء هذه الوحدات، واختصاصاتهم، وصلاحيات رؤساء المصالح فيها تتمتع هذه الوحدات بالشخصية الاعتبارية، ولها مجالس محلية منتخبة انتخابًا حرًا ومباشرًا على مستوى المحافظات والمديريات، تتولى المهام التالية (نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، ايميل الكتروني):

- اقتراح الخطط والبرامج والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية.
- ممارسة الرقابة والإشراف على أجهزة السلطة المحلية.
- المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية وفقًا لمبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، المعتمد كأساس لنظام الإدارة المحلية.

ويُعد المحافظون مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء عن تنفيذ قرارات الدولة، وتخضع أعمال المجالس المحلية لرقابة قانونية محددة، كما تشجع الدولة على دعم هيئات التطوير التعاوني بوصفها أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

المؤسسة القضائية:

تُعد السلطة القضائية سلطة مستقلة ماليًا وإداريًا وقضائيًا، وتُشكل النيابة العامة أحد أجهزتها وتتولى المحاكم مسؤولية الفصل في مختلف أنواع المنازعات والجرائم، ويتمتع القضاة باستقلال تام في أداء مهامهم، فلا يخضعون في أحكامهم سوى لحكم القانون، ويُمنع على أي جهة كانت، وبأي صورة، التدخل في شؤون العدالة أو مجريات القضايا؛ ويُعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط هذه الجريمة بالتقادم وتعتبر السلطة القضائية وحدة متكاملة، ويقوم القانون بتنظيم الهيئات القضائية ودرجاتها، وتحديد اختصاصاتها، إضافة إلى شروط التعيين في سلك القضاء، وضوابط النقل والترقية، وكافة الضمانات الخاصة بالقضاة، ويُحظر إنشاء محاكم استثنائية تحت أي ظرف يتولى المجلس الأعلى للقضاء تنظيم شؤون السلطة القضائية، وفقًا لما يحدده القانون من حيث تشكيله واختصاصاته وآلية اختيار أعضائه، ويُعنى المجلس بتطبيق الضمانات القانونية المتعلقة بالقضاة، بما في ذلك التعيين والترقية والنقل والعزل، وفقًا لما ينظمه التشريع، كما يتولى المجلس إعداد مشروع موازنة القضاء، ليُدرج بندًا موحدًا ضمن الموازنة العامة للدولة تُعد المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في الدولة، ويُحدد القانون تركيبتها واختصاصاتها والإجراءات القضائية التي تُتبع أمامها وتُمارس المحكمة صلاحياتها، لا سيما في المجالات التالية (الدستور اليمني المعدل ٢٠٠١):

- الرقابة الدستورية: الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

- تنازع الاختصاص: البت في النزاعات المتعلقة باختصاص الجهات القضائية المختلفة.
- الطعون البرلمانية: إبداء الرأي بشأن الطعون المحالة من مجلس النواب، والمتعلقة بصحة عضوية أحد أعضائه.
- الطعون في الأحكام النهائية: النظر في الطعون على الأحكام النهائية في القضايا المدنية، والتجارية، والجنائية، والأحوال الشخصية، والمنازعات الإدارية، والدعاوى التأديبية، وفق ما ينظمه القانون.
- محاكمة كبار المسؤولين: البت في القضايا المتعلقة بمحاكمة رئيس الجمهورية، ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، والوزراء ونوابهم، وفقًا للإجراءات القانونية المنصوص عليها.

وفي ختام مما تقدم، تُظهر التجربة اليمنية منذ إعلان الوحدة الوطنية في عام ١٩٩٠م وحتى اليوم أن الدولة اليمنية اتخذت طابعًا هجينًا في بنيتها، فهي من الناحية الدستورية جمهورية ذات نظام ديمقراطي تعددي، تقوم على مبادئ الفصل بين السلطات والانتخاب الحر والمباشر، غير أن التطبيق العملي لهذه المبادئ كشف عن مجموعة من الإشكاليات البنيوية والسياسية فالطبيعة المركزية للسلطة، وهيمنة النخب الحاكمة، خصوصًا بعد حرب ١٩٩٤م، أدت إلى تآكل التوازنات المؤسسية، وتراجع فعالية المؤسسات المنتخبة لصالح السلطة التنفيذية، كما تراجعت فرص المشاركة السياسية الفعلية للمعارضة والمجتمع المدني وترى الباحثة أن الدولة اليمنية عانت من غياب مشروع وطني جامع يكرّس المواطنة المتساوية ويحقق التنمية المتوازنة بين الأقاليم، الأمر الذي أسهم في تصاعد النزاعات والانقسامات، سواء على أسس جهوية أو طائفية أو قبلية، وهو ما تجسد لاحقًا في الأزمات الممتدة التي عصفت بالبلاد منذ ٢٠١١م، وبلغت ذروتها في الصراع المسلح والانقسام السياسي الذي لا يزال قائمًا

حتى الآن و بناءً على ما سبق، ترى الباحثة أن الدولة اليمنية بحاجة إلى إعادة تأسيس شاملة لطبيعتها وبُنيتها، تقوم على:

- تحقيق اللامركزية الإدارية والمالية الحقيقية، بما يُعزز من كفاءة الحكم المحلي والمشاركة الشعبية.
- تعزيز استقلال القضاء والمؤسسات الرقابية، بما يضمن المحاسبة ويمنع تفرد السلطة.
- تبني مشروع وطني جامع يستوعب التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع اليمني.
- إصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية، بعيدًا عن الولاءات الضيقة ومن دون هذه الإصلاحات الجذرية، ستبقى الدولة اليمنية معرضة للتفكك وعدم الاستقرار، وستظل طبيعتها محكومة بالتأرجح بين الشكل الجمهوري الديمقراطي والممارسة السلطوية المركزية.

المطلب الثاني: انظمة الحكم في ظل الصراع والانقسام

ان طبيعة التطورات السياسية التي شهدتها اليمن عبر تاريخها السياسي الطويل وبكل ماتنطوي عليه حياتها السياسية من قوى واحزاب وكيانات سياسية ومجتمعية، قد اخذت ابعاد مختلفة فرضتها ظروف التقسيم على مسيرة تلك القوى ودورها في اطار الحركة الوطنية، اذ كان لكل من شمال وجنوب اليمن نطاق الجغرافي وحدوده السياسية ونظامه السياسي وبنيته الاقتصادية، كما ان طبيعة السلطة في كلا الشطرين مختلفة عن الاخرى في مجمل الخصائص السياسية والجذور الفكرية والايديولوجية والتطلعات السياسية قبل ان تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته الاندماجية (العامري، ٢٠١١، ١٢٩).

فقد كان من المعلوم ان نظام الحكم في اليمن الجنوبي كان يختلف من حيث العقيدة والفكر السياسي عن النظام اليمني الشمالي، لاسيما بعد الاستقلال فقد كان الاخير

يعاني من ظروف سيئة في ظل الحكم الزيدي الذي اطاحت به الثورة، بينما حققت ثورة ١٩٦٧ الاستقلال لليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني الذي حكم البلاد منذ احتلال عدن سنة ١٨٣٩م، اذ اوجدت هاتان الثورتان نظامين مختلفين في الشطرين اليمن القوميون في الشمال والاشتراكيون في الجنوب وجاءت هاتان الرؤيتان السياسيتان كرد فعل على النظامين القائمين قبل الثورتين، فقد وجه الشماليون ثورتهم ضد النظام الحميدي الانعزالي الذي عمل لسنوات طويلة على جعل اليمن مغلقة على نفسها امام اي انفتاح سواء نحو العرب او غيرهم الا في حدود مصلحة النظام، بينما ثار الجنوبيون على الاستعمار والنظام الرأسمالي فكانت ولادة جمهورية اليمن الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، الامر الذي هيأ الظروف المناسبة لتعشعش الاشتراكية في ارض اليمن الجنوبية لذا فأن التوجهات الحدودية لدى بعض التيارات اليمنية في الشمال والجنوب قد اصطدمت بعقبات كثيرة خلال الحقبة الماضية في مقدمتها الارث التاريخي لليمن (المظفري، ٢٠١٢، ٢)

وقد شكلت هذه الاختلافات في الرؤى السياسية عاملا مهما في هشاشة الوضع اليمني ,وعدم تمكن النظام من السيطرة على البلاد بشكل جيد بعد تحقيق الوحدة في ايار ١٩٩٠ فضلا عن ذلك فان الاحداث الدامية التي وقعت بين شطري اليمن في سنة ١٩٧٢ قد عمقت كثيرا من تلك الاختلافات وبينت في الوقت نفسه عدم استطاعة اي طرف منهما الاطاحة بالطرف الاخر حينها، الواضح ان الاثار الثقيلة للسنوات التي مضت لم تستطع الوحدة اليمنية التخلص منها بل لازمتها حتى الوقت الحاضر وخير دليل على تلك الاحداث الدامية التي وقعت في سنة ١٩٩٤ فقد هاجمت قوات النظام اليمني المدن والقرى الجنوبية وقتلت ونهبت بحيث احدثت صدعا كبيرا بين الجنوبيين والشماليين.

وقد استمرت الاحداث خلال السنوات اللاحقة ليست في مدن الجنوب وحسب بل في المناطق المختلفة من اليمن المتوحد كأحداث صنعاء ومأرب والجوف عام ١٩٩٨

وحروب صعدة التي كان طرفاها النظام الحوثيين سنة ٢٠٠٥ واحداث عدن ٢٠٠٧ واحداث مدينة المعجلة في محافظة ابين وغيرها , فضلا عن نشاط تنظيم القاعدة في عموم البلاد (سحويل, بلا، ١٤٣)

ويعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠ وماتلاهامن تحولات دستورية في البلاد,نقلة نوعية في حياة اليمن السياسية تلك الوحدة التي تحققت بفعل متغيرات وتحولات سياسية داخلية واخرى اقليمية عجلت من قيامها وسجلت انعطافة مهمة على طريق تطبع الديمقراطية واقتراب البلاد من التعددية السياسية والحزبية، ثم واجهت دولة الوحدة عددا من التحديات الجديدة في السنوات اللاحقة فرضتها الظروف الداخلية تمثلت بصراع الشركاء السياسيين على السلطة، واخرى خارجية تمثلت في طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية والتي القت بظلالها على الحياة السياسية برمتها وكادت ان تعصف بالديمقراطية والتعددية السياسية وحتى تجربة الوحدة التي ولدت من خلالها تلك التجربة (العامري، ٢٠١١، ١٢٩)

وبعد قيام الوحدة الوطنية بين شطري الشمال والجنوب في اليمن عام ١٩٩٠ والتعددية الدستورية التي شهدتها البلاد , بدأت الحركات الوطنية في البلاد بالاتجاه للاقتراب من التعددية والمشاركة السياسية والتي تعزز فعليا ودستوريا من خلال صدور دستور واحد للدولة واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نقلت البلاد من تظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية والسياسية ثم واجهت دولة واحدة تحديات جديدة في السنوات اللاحقة املتها ظروف داخلية تمثلت بالصراع على السلطة والحروب الاهلية وكذلك الاوضاع الاقتصادية، كما مثلت احتجاجات الشعبية عام ٢٠١١تطورا كبيرا ومارافقته من احداث منها المرحلة الانتقالية، وسيطرة الحركة الحوثية على اغلب المدن اليمنية الذي نتج عنه التدخل العسكري (العنبكي، ٢٠١٩، ٢٩).

لقد اطلقت تسمية (الجمهورية اليمنية) على الدولة الجديدة، وشهدت هذه المرحلة الاتفاق بين شريكي الوحدة هما حزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان حاكما في الشطر

الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكما في الشطر الجنوبي على تقاسم الحكم ولم يقتصر ذلك على عضوية المؤسسات السياسية والدستورية بل شمل كل مفاصل الدولة وبعد هذا جزءا من اتفاق الوحدة الذي ادى الى تقاسم السلطة بين الشطرين (المقطري، ٢٠١٠، ٨٩) من الناحية النظرية، حافظت اليمن على ملامح النظام الديمقراطي التعددي، من خلال إجراء الانتخابات وتعدد الأحزاب ووجود دستور يقر بمبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الممارسة الفعلية للنظام السياسي كشفت عن أنه أقرب إلى نظام "سلطوي هجين" Hybrid Authoritarianism، يجمع بين أدوات الديمقراطية الشكلية وآليات الحكم السلطوي، فالرئيس يمتلك سلطات واسعة بموجب الدستور، وتُستخدم المؤسسات الرسمية كوسائل لتثبيت سلطة النخبة الحاكمة بدلاً من تمثيل الشعب فعليًا (Robert D, 2010, pp. 231–235) اذ شهدت اليمن خلال هذه المرحلة تراجعًا واضحًا في استقلالية القضاء وفعالية البرلمان، إذ تحولت السلطة القضائية إلى أداة بيد السلطة التنفيذية، وتم استخدام البرلمان كغطاء ديمقراطي محدود دون أن يمتلك القدرة على محاسبة الحكومة فعليًا.

كما تقلص دور الأحزاب المعارضة لا سيما بعد الحرب، نتيجة التضييق الأمني والإعلامي والسياسي، هذه الحالة أدت إلى إضعاف آليات الرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي، ما مهد الطريق لانتشار الفساد والزبائنية في أجهزة الدولة (الصياد، ٢٠١٢: ٤٨) أعاد النظام اليمني بعد ١٩٩٤ تشكيل مؤسسات الدولة بطريقة عززت من مركزية القرار في يد رئيس الجمهورية، مما أضعف من دور المؤسسات الدستورية الأخرى كالحكومة والبرلمان والقضاء، فرغم وجود انتخابات نيابية وتعددية حزبية، إلا أن عملية صناعة القرار ظلت محتكرة في يد الرئيس ونخبة ضيقة من المتحالفين معه، وقد اتضح ذلك في آلية توزيع الموارد، وتعيين المسؤولين، وإدارة السياسات العامة، اذ أصبحت الولاءات الشخصية والقبلية معيارًا أساسيًا في شغل المناصب العامة (Sheila, 1998, pp. 78–81)، وشهدت الخارطة السياسية مرحلة جديدة عرفت

بمرحلة الائتلاف الثنائي وضمت كلا من حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وتم في هذه المرحلة اجراء تعديلات واسعة على الدستور وتم استبدال نظام الرئاسة الجماعية بنظام الرئاسة الجماعية بنظام الرئاسة الفردية وتركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية وما الى ذلك، واستمر التحالف الثنائي بين الحزبين حتى انتخابات عام ١٩٩٧، حيث تمكن المؤتمر الشعبي العام من الحصول على الاغلبية في الانتخابات على ٢٢٧مقعد ثم ارتفعت واصبحت ٢٢٩ في انتخابات ٢٠٠٣ وقد تمكن المؤتمر بفضل الاغلبية الكبيرة التي حصل عليها من الانفراد بالحكم، وعمل على تشكيل الحكومات المتعاقبة دون اي شراكة من اي حزب اخر (ابو طالب,١٩٩٤، ١٦٠).

وشهد العام ٢٠٠٩ حدثا سياسيا خطيرا يكاد يشكل مؤشرا على ظاهرة غيرسوية يعرفها النظام المؤسسي اليمني ,وتمثل في ظاهرة تمديد فترة البرلمان ,حيث كان يفترض وفقا للدستور والقانون ان يتم اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان ٢٠٠٩ الا انه تم تأجيل لمدة عامين، اي حتى عام ٢٠١١ اذ حصل اتفاق بين الحزب الحاكم (حزب المؤتمر) واحزاب المعارضة (احزاب اللقاء المشترك) عام ٢٠٠٩ على تأجيل الانتخابات مجلس النواب لمدة عامين من اجل توفير مناخات سياسية ملائمة للعملية الديمقراطية واحداث تعديلات دستورية خاصة فيما يتعلق بتطوير النظام السياسي وتغير النظام الانتخابي، ولكي يتم التأجيل لابد من تعديل الدستور، فأتفقت الاحزاب الممثلة في مجلس النواب على تعديل المادة (٦٥)من الدستور التي تنص على ان مدة مجلس النواب ٦ سنوات شمسية تبدأ من تاريخ اول اجتماع له (الدستور اليمني المعدل لعام ٢٠٠١)، وتم تعديل هذه المادة لتمديد فترة مجلس النواب من سته سنوات الى ثماني سنوات، ومن لحظة التوقيع على الاتفاق والتعديل الدستوري اصبح مصدرا لشرعية الحكومة ومجلس النواب (سامر، ٢٠١١، ٨٢).

ومن خلال مما تقدم، أن طبيعة الحكم في اليمن بعد عام ١٩٩٤ اتسمت بالتحول من مشروع وحدة ديمقراطية قائمة على الشراكة بين الشمال والجنوب، إلى نظام

سلطوي مركزي هيمنت عليه نخبة ضيقة بقيادة حزب المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبد الله صالح. وقد أدى هذا التحول إلى تقويض أسس الدولة الوطنية الجامعة، وانحراف مشروع الوحدة عن مساره التوافقي الذي تأسس في عام ١٩٩٠ فبدلاً من ترسيخ مبدأ تقاسم السلطة والثروة بين الشريكين في الوحدة، أعادت السلطة إنتاج منظومة حكم فردية، قائمة على الزبائنية والولاء الشخصي والقبلي، مما ساهم في تغييب دولة القانون، وإضعاف مؤسسات الرقابة والمساءلة. كما أن تهميش القوى الجنوبية بعد الحرب، والتعامل مع الجنوب كمناطق مهزومة، شكّل شرخًا بنيويًا في النسيج الوطني وأسس لاحقًا لحركات احتجاجية وانفصالية وتعتقد الباحثة أن طبيعة الحكم بعد ١٩٩٤ مثلت "دولة بلا عقد اجتماعي حقيقي"، حيث انفصلت الدولة عن المجتمع، وتراجعت شرعيتها تدريجيًا أمام تصاعد الفساد والتمييز وعدم العدالة، وقد انعكست هذه الإشكالية في حالة عدم الاستقرار المزمنة، وفي تصاعد النزاعات الداخلية التي بلغت ذروتها في الانهيار الشامل لمؤسسات الدولة بعد عام ٢٠١٤.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث طبيعة الدولة والحكم في اليمن منذ عام ١٩٩٤، باعتبار تلك السنة محطة مفصلية أعادت تشكيل بنية النظام السياسي اليمني بعد حرب داخلية أعادت ترسيم موازين القوى بين الشمال والجنوب، وقد أظهرت الدراسة أن النظام السياسي الذي تشكّل بعد الحرب اتجه نحو تركيز السلطة في يد نخبة حاكمة مرتبطة بالرئيس علي عبد الله صالح، مما أدى إلى تآكل مبدأ الشراكة الوطنية، وتفريغ مؤسسات الدولة من مضامينها الديمقراطية.

كما تبين أن التحول الذي طرأ على شكل الدولة اليمنية كان من دولة تسعى إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، إلى دولة سلطوية هجينة تجمع بين ممارسات ديمقراطية شكلية وآليات سلطوية فعلية، هذا النمط من الحكم أسهم في تراجع فعالية المؤسسات، وفتح المجال أمام بروز أزمات مزمنة على المستويين السياسي والاجتماعي، و شملت التهميش، والتمييز الجهوي، والفساد، والانفصال بين الدولة والمجتمع وفي ظل هذه الظروف، لم تعد الدولة اليمنية قادرة على أداء وظائفها الأساسية في توفير الأمن، وتحقيق التنمية، وضمان العدالة، مما مهّد لانهيارها الفعلي مع اندلاع الثورة عام ٢٠١١، وتحوّل الأزمة السياسية لاحقًا إلى صراع مسلح متعدد الأطراف ابتداءً من عام ٢٠١٤, من خلال ماتقدم نستنتج الاتي:

- غياب الشراكة الوطنية بعد حرب ١٩٩٤ أدى إلى إعادة صياغة الدولة على أسس الهيمنة بدلاً من التوافق، وهو ما أضعف شرعية النظام السياسي في الجنوب على وجه الخصوص.
- اتسم النظام السياسي بطبيعة سلطوية هجينة، حيث تم استخدام أدوات الديمقراطية الشكلية لتكريس حكم الفرد والنخبة، مع تهميش فعلي لمؤسسات الرقابة والمساءلة.

- المركزية المفرطة في الحكم، خاصة في مؤسسة الرئاسة، أضعفت مؤسسات الدولة الأخرى، وقادت إلى احتكار القرار السياسي، وغياب التوازن بين السلطات.
- سادت الزبائنية والولاءات الشخصية والقبلية في توزيع الوظائف والثروة، مما أفقد الدولة حيادها ومهنيتها، وأدى إلى اتساع فجوة الثقة بينها وبين المجتمع.
- طبيعة الحكم بعد ١٩٩٤ ساهمت في تفكيك الدولة تدريجيًا، وهو ما انعكس في تصاعد الحركات الاحتجاجية والانفصالية، وانتهاء الأمر بانهيار الدولة المركزية في السنوات الأخيرة.

توصي الباحثة بمجموعة من التوصيات اهمها هي:

١- تعزيز استقلالية وكفاءة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية لضمان توزيع سلطة متوازن وتحسين فاعلية صنع القرار.

٢-وضع آليات واضحة للشفافية والمساءلة والحد من المركزية والشخصنة في إدارة السلطة.

٣- تطوير آليات تشاركية مع القوى القبلية والمجتمع المدني لتقليل الصراعات وتحقيق التوافق الوطني.

٤- وضع استراتيجيات وطنية للتعامل مع التأثيرات الإقليمية والدولية بما يحمي السيادة ويقلل من تفكك المؤسسات.

٥- اعتماد قوانين وإصلاحات دستورية تدعم المشاركة السياسية الشاملة، وتعزز الشرعية الوطنية وتحقق الاستقرار السياسي المستدام.

المصادر والمراجع

١- أبو طالب، ح .(1994) .الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة .مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- الأصبحي، أ. م. (٢٠٠٠). الوحدة اليمنية: نموذج عربي وحدوي في مطلع القرن الحادي والعشرين .مجلة دراسات شرق أوسطية، .(11)

٣- باسلامة، م. ع. (٢٠٠٤). الحضارة اليمنية القديمة: المنقولات الأثرية للخارج . مجلة العربي، .(542)

٤- الجمهورية اليمنية. (١٩٩١). قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١ (المواد ١٠٤، ١٠٩)

٥- الجمهورية اليمنية. (٢٠٠١). دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام ٢٠٠١ (المواد ٦٢، ٦٤/ أولاً، ٦٤/ ثانياً).

٦- الجمهورية اليمنية. (٢٠٠١). دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام ٢٠٠١ (المواد ١٠٥-١٠٨).

٧- الجمهورية اليمنية. (٢٠٠١). دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام ٢٠٠١ (المواد ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣).

٨- الحذيفي، ف. (١٩٩٨). الصراع السياسي في اليمن. مجلة الثوابت، (14).

٩- سامر، س .(2011) .آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

١٠- سحويل، ر. ط. (د.ت.). الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية اليمنية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (23).

١١- السعيد، ن .(1968) .النظام السياسي في الشرق الأوسط، ط1. شركة الطبع والنشر الأهلية.

١٢- السقاف، أ. ع .(2004) .النظام السياسي اليمني .مركز دراسات الوحدة العربية.
١٣- الصياد، أ. (٢٠١٢). الدولة اليمنية بين الوحدة والانقسام .مجلة شؤون عربية، (149).
١٤- الظاهري، م .(2003) .التحول الديمقراطي في اليمن: دراسة في البيئة السياسية. مكتبة مدبولي.
١٥- العامري، ع. م. ح. (٢٠١١). أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية. مجلة دراسات دولية، (29).
١٦- العقاب، ع. و. أ. (2009). الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة: سلسلة تاريخ شبه الجزيرة العربية، ط١. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
١٧- العنبكي، ه. ع. ع .(2019) .إشكالية عدم الاستقرار السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١١، ط1. دار محرر والكتب.
١٨- الغفاري، ع. ع. (١٩٩٦). الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .
١٩- الغفاري، ع. ع. (٢٠٠٤). لمحات عن الوحدة الوطنية عبر التاريخ .مجلة المستقبل العربي، (304).
٢٠- الفقيه، ع. (٢٠٠٥). الدولة اليمنية: أزمة الاستمرار ووهم الاستقرار. مجلة المستقبل العربي، (321).
٢١- المركز الوطني للمعلومات. (د.ت.) .نظام الحكم في الجمهورية اليمنية .متاح على المركز الوطني للمعلومات المركزي، http:// www.yemen-nic.info/ sectors/ politics/ detail.php?ID=1148 تاريخ الزيارة (١٥-٧-٢٠٢٥)

٢٢- المظفري، ن. ع. م. (٢٠١٢). الربيع العربي: دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية – اليمن أنموذجًا. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ٧(3).
٢٣- المقطري، ع. ي. غ .(2010) .تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية .مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٤- موسى، ه. (٢٠١٩). أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات. سياسات عربية، (37).
٢٥- نوفر، ج. (٢٠١٤). تفكك الدولة اليمنية: الحرب والنزاعات والهويات. سياسات عربية، (8).
٢٦- وميض، ص. م .(2010) .تاريخ جنوب الجزيرة العربية الحديث، ط1. دار الفكر.

سادسا: المصادر الاجنبية:

1- Burrowes, R. D. (2010). Historical dictionary of Yemen. Scarecrow Press.
2- Carapico, S. (1998). Civil society in Yemen: The political economy of activism in modern Arabia. Cambridge University Press.